كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة
المجلة العلمية
العدد (١١) ديسمبر ٢٠٢٢م

التعديل الفعلي

(دراسة تطبيقية)

الأستاذ الدكتور

عمر محمد عبد المنعم الفرماوي

قسم الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة – جامعة الأزهر

قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية والآداب - جامعة تبوك

عضو لجنة ترقية الأساتذة في تخصص الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

عضو الأمانة العامة للندوة الدولية للحديث بدبي

بدولة الإمارات العربية المتحدة

الملخص باللغة العربية والإنـجليزية

تكمن أهمية هذا البحث في أن هناك كثيراً من الرواة قد ورد ذكرهم في كتب الجرح والتعديل، ولم ينص أحد من النقاد صراحة على توثيقهم أو وصفهم بأنهم على درجة صدوق، وعند البحث عن هؤلاء الرواة قد نجد أن المصنفين الذين التزموا الصحة في كتبهم قد خرّجوا لبعضهم، أو عقبوا على حديث هم فيه بأنه صحيح أو حسن. ويكون إثبات التوثيق أو الحسن قد تم بالفعل، وليس بالقول، وبالتالي فإن حالهم من حيث التوقف أو الرد سيتغير، وبالتالي أيضاً فإن كثيراً من الأحكام على الأحاديث النبوية سيتغير من حالة الضعف أو التوقف، إلى التصحيح أو التحسين.

مما يترتب على ذلك: إضافة كثير من الأحكام التي قد ترفع الجرح عن الناس، أو ترد على كثير من التشدد والتطرف نتيجة التجاء كثير من الناس إلى أحاديث لم تثبت قد بنوا عليها وجهة نظرهم، وهي ليست كما يظنون، فيتم الرد عليهم بما ثبت من أحاديث لم تكن قد ثبتت من قبل.

الكلمات المفتاحية: التعديل، الفعلي، الضمني، الرواية، التوثيق، التصحيح.

Abstract

The importance of this research is due to that; there are many narrators mentioned in the books of the wound and the amendment, and did not provide any of the critics explicitly documented or described as a degree of honesty, and in search of these narrators may find that the classifieds who have committed to correctness in their books have gone out to some of them, Or follow a conversation in which they are true or well.

The proof of documentation or good has already been made, not by words, so their status in terms of stop or response will change, and therefore also many of the provisions on the Prophet's Hadith will change from weakness or cessation, to correction or improvement.

This will change many of the provisions on the Prophet's Hadiths, and this added many provisions that may lift the wound from the people or respond to many of the extremism and extremism as a result of many people resort to conversations did not prove that they built their point of view, which is not as they think, The answer to them is the evidence that has not been proven before.

keywords: Editting - Actual - Adjustment - the novel documentation – correction.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً. **وبعد.**

تكمن أهمية هذا البحث أن هناك كثيراً من الرواة قد ورد ذكرهم في كتب الجرح والتعديل، ولم ينص أحد من النقاد صراحة على توثيقهم أو وصفهم بأنهم على درجة صدوق، وعند البحث عن هؤلاء الرواة قد نجد أن المصنفين الذين التزموا الصحة في كتبهم قد خرّجوا لبعضهم، أو عقبوا على حديث هم فيه بأنه صحيح أو حسن.

مما يعني أنهم اعتمدوا عليهم في الاحتجاج بهم، مما يرفع حالهم من حيث التوقف في أحوالهم، أو رد حديثهم، إلى حالة قبول روايتهم، ونقلهم من الحالة الرمادية والظل، إلى الضوء والتوثيق أو التحسين.

ويكون إثبات التوثيق أو الحسن قد تم بالفعل، وليس بالقول، وبالتالي فإن حالهم من حيث التوقف أو الرد سيتغير، وبالتالي أيضاً فإن كثيراً من الأحكام على الأحاديث النبوية سيتغير من حالة الضعف أو التوقف، إلى التصحيح أو التحسين.

مما يترتب على ذلك: إضافة كثير من الأحكام التي قد ترفع الجرح عن الناس، أو ترد على كثير من التشدد والتطرف نتيجة التجاء كثير من الناس إلى أحاديث لم تثبت قد بنوا عليها وجهة نظرهم، وهي ليست كما يظنون، فيتم الرد عليهم بما ثبت من أحاديث لم تكن قد ثبتت من قبل.

كما أن هذا البحث يساعد الباحثين في معرفة ما في كتب الرجال من مصطلحات تعينهم على فهم مراد النقاد عند تراجمهم للرواة.

وقد سميته: (التعديل الفعلي دراسة تطبيقية)

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من: مبحثين، وخاتمة.

في الأول: بينت أن هناك من المحدثين والأصوليين، قد تحدثوا عن التوثيق الفعلي، أو الضمني، أو بالرواية، وأنهم قد اعتمدوه، وتكلموا عنه في مؤلفاتهم، وقد سميته: **التعديل الضمني في كلام الأصوليين والمحدثين**، وقد اشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول: أقسام التعديل:

المطلب الثاني: صور التعديل الضمني:

المطلب الثالث: التعديل الفعلي في كلام الأصوليين:

المطلب الرابع: التعديل الفعلي في كلام المحدثين:

المطلب الخامس: كيفية معرفة التعديل الفعلي والوقوف عليه عند الإمام الترمذي.

المطلب السادس: التعديل الفعلي في تطبيقات المحدثين

وفي الثاني: تحدثت عن بعض النماذج التي تم تعديلها على تلك القاعدة (التعديل الفعلي، أو التعديل الضمني، أو التعديل بالرواية، أو العملي)، وسميته: **نماذج لمن تم تعديلهم فعلياً، أو ضمنياً، أو بالرواية، من الرواة**، وقد تحدثت فيه عن ستة من الرواة وهم:

أحمد بن جعفر المعقري، أبو عمير بن أنس بن مالك، عبد الله بن عبيد الديلي، الحسن بن محمد بن عبيد الله، عبد الله بن عمران الطلحي، وعبد الله بن عَميرة الكوفي.

وفي الخاتمة: تحدثت عن الخلاصة، وأعقبت ذلك بقائمة بأهم المراجع التي اعتمدت عليها.

وقد حرصت على أن يكون البحث مكتوباً بأسلوب سهل، وعبارة واضحة، وتأصيل للمعلومة، حتى يؤدي البحث الغرض الذي كتب من أجله، وهو نصرة السنة، وقمع البدعة، وإخراص للمحاربين للسنة.

وقبل ذلك إرضاءً لله تعالى، ونصرة لنبيه سيدنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأملاً في أن أنال شفاعته يوم القيامة، وطمعاً في شربة من يده الشريفة؛ كي لا أظمأ بعدها أبداً، حتى يمنّ الله تعالى عليّ فيكرمني بدخول جنته، ودار كرامته؛ فهو الكريم، وولي ذلك وأهله، وهو سبحانه أهل التقوى وأهل المغفرة، وما ذلك على الله بعزيز، وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأرجو ممن يستفيد من هذا البحث أن يشملني، ووالدي، وأهلي، وأولادي، ومشايخي، وكل من له حق عليّ بدعوة صالحة، علها تكون سبباً من النجاة من النار.

والحمد لله رب العالمين

تبوك – يناير ٢٠١٨ م

المبحث الأول: التعديل الضمني في كلام الأصوليين والمحدثين

العدل هو: المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، والتعديل: هو وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته، أما العدالة فهي آداب نفسانية تحمل صاحبها على ملازمة الورع والتقوى، والتحلي بجميل العادات وحسن الصفات.

وكان ابن الصلاح والنووي، والسيوطي قد قرروا: أن العدالة(القولية) إنما تثبت بتنصيص عالمين معدلين، أو عالم معدل.

ويكون كان هذا العالم قد وصفه النقاد بصفات مركبة في درجات التوثيق، وهم الذين لهم صلاحية التعديل والتجريح، وهؤلاء قد وضعهم الحافظ ابن أبي حاتم في الطبقة الأولى من طبقات الرواة فقال:

فمنهم الثبت، الحافظ، الورع، المتقن، الجهبذ، الناقد للحديث، فهذا الذي لا يُختلف فيه، وُيعتمد على جرحه وتعديله، ويُحتج بحديثه، وكلامه في الرجال.

أما الطبقة الثانية فيرى ابن أبي حاتم أنه ليس لهم هذا الحق، وإن كانوا قد وصفوا بصفات مركبة، ولكنها دون الأولى؛ لذا لم ينص عليه، فقال: ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه.[١]

لكن شيخنا أ. د أحمد معبد رجح إلى أن هذه الطبقة أيضاً لها حق التعديل والتجريح، وإن كان رجال الطبقة الأولى يقدم رأيها عند التعارض.[٢]

---

(١) الجرح والتعديل ١ / ١٠

(٢) انظر ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي لشيخنا أ.د . أحمد معبد عبد الكريم. ص ٤٠، ٤١ طبعة أضواء السلف

أو تثبت بالاستفاضة أو الشهرة.[١] أما العدالة الفعلية فهي ما سيأتي الكلام عنها بعد قليل، وعليه: فالتعديل أقسام:

المطلب الأول: أقسام التعديل:

في البداية أود أن أوضح أن المقصود بالتعديل هنا ليس وصف الراوي بأنه قد ثبتت له صفة العدالة التي هي أحد شقي التوثيق، وإنما أقصد: التعديل الذي يترتب عليه تصحيح الحديث أو تحسينه، ويفهم من القرائن، وعليه: فـ

التعديل قسمان: تعديل قولي، وتعديل فعلي، ويسمى الأخير بالتعديل الضمني. وقد يُعرف بالتعديل بالرواية.

وأقصد بالتعديل القولي: هو أن ينص أحد النقاد على راوٍ ما بأنه ثقة أو فوق ذلك، أو صدوق أو نحوه، بما يعني قبول حديثه والاحتجاج به.

وأقصد بالتعديل الفعلي، أو الضمني، أو بالرواية: هو الذي يستنتج من فعل الناقد، وصنيعه.

* * * * *

المطلب الثاني: صور التعديل الضمني:

- أن يقوم أحد النقاد بتخريج حديث ما بإسناده، بالحكم على الحديث بالصحة، أو الحسن، ولا يكون له متابع، يجعلنا نقول إن التحسين أو التصحيح حصل بمجموع الكل.

- أو يكون أحد النقاد الذين لا يروون إلا عمن يحتجون بروايته-فيشمل الثقة والصدوق- فيروي عن راوٍ بعد أن يسميه، فيكون ذلك تعديلاً فعلياً، أو ضمنياً منه لذلك الراوي.

---

(١) انظر معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بين العالمين باسم مقدمة ابن الصلاح صـ ١٠٥ تحقيق د. نور الدين عتر، وتدريب الراوي بشرح تقريب النواوي ١ / ٣٥٤

-أو يحتج أصحاب الصحيح براوٍ معين، كاحتجاجهم بفضيل بن سليمان النمَيري فهو توثيق ضمني له.[١]

- أو يفتي الناقد بفتوى في غير مسائل الاحتياط، ولا يكون لهذه الفتوى إلا هذا الحديث، فيكون ذلك تعديل ضمني منه لكل رواة هذا الحديث، ولو لم يصرح بذلك.

- أو يوصف الرجل بأنه اشتهر بتولي إمامة الصلاة، أو تولى القضاء، أو كان مزكياً للشهود، معدلاً لهم، أو مؤذناً، فإنهم لا يولون ذلك إلا العدول، المعروفين، المؤتمنين، غير المتهمين. بما يعني قبول روايته غالباً والاحتجاج بها، أو قبول عدالتهم ضمناً على الأقل، ويتبقى أمر الضبط.

- أو يشترط صاحب الكتاب ألا يخرج إلا عن ثقة، كما يفعل ابن الجارود ت ٣٠٧ هـ وابن خزيمة ت ٣١١ هـ، وابن السكن ت ٣٥٣ هـ، وابن حبان ت ٣٥٤ هـ، والحاكم ٤٠٥ هـ، والضياء المقدسي ت ٦٤٣هـ، فإذا خرج عن أحد كان توثيقاً ضمنياً، منهم لمن خرجوا لهم.

قال الذهبي: (المنتقى في السنن) مجلد واحد في الأحكام، ولا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد.[٢]

قال ابن حزم: أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم، وصحيح ابن السكن، ومنتقى ابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ ت ٣٤٠هـ.[٣]

قال الذهبي: ومن مصنفات القاسم بن أصبغ كتاب: المنتقى، وهو كصحيح مسلم في الصحة.[٤]

---

(١) قال الحافظ: فضيل ابن سليمان النميري بالنون مصغر أبو سليمان البصري صدوق له خطأ كثير من الثامنة مات سنة ثلاث وثمانين وقيل غير ذلك. ع. التقريب صـ ٤٤٧ ت رقم ٥٤٢٧، وقد تتبعت مروياته عندهما فوجدتهما قد احتجا به.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٤٠ أثناء ترجمته لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٠٢

(٤) تاريخ الإسلام ٢٥ / ١٩٣ طبعة دار الكتاب العربي بيروت

وقال الذهبي في الموقظة: من لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف، فإن خُرِّج حديثُ هذا في الصحيحين، فهو مُوَثَّق بذلك. وإن صحح له مثلُ الترمذي وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضاً. وإن صحح له كالدارقطنيِّ والحاكم، فأقلُّ أحواله: حُسْنُ حديثه.(١)

* * * * *

المطلب الثالث: التعديل الفعلي في كلام الأصوليين:

* قال أبو حامد الغزالي ت ٥٠٥ هـ في التعديل بالفعل من المنخول: وقد اختلفوا في الاكتفاء به، وله صورتان:

إحداهما: أن يروي المستجمع لخلال التعديل حديثاً عن شخص ويقتصر عليه، فهل يجعل ذلك تعديلاً؟ والمختار: أن ذلك كالتعديل من مالك، ومن كل محدث لا يستجيز نقل الأحاديث الضعيفة، وإلا فلا.

والصورة الثانية: أن يعمل بموجب حديث لم ينقله إلا رجل واحد، هل يجعل ذلك تعديلاً؟ فيه خلاف، والمختار أنه إن أمكن حمل عمله على الاحتياط، فلا، وإن لم يمكن فهو كالتعديل؛ لأنه محصل للثقة.(٢)

ومعنى الصورة الأولى: أن يروي عنه ثقة من الثقات، كمالك وغيره ممن لا يروي إلا عن الثقات، كما سيرد ذكر بعضهم بعد قليل، كما عند السخاوي في الفتح.

والصورة الثانية: أن يحتج بحديث فيه راوٍ عليه مدار الحديث، ويكون هذا الحديث محل احتجاج في غير مسائل الاحتياط، كالترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، والقصص، فإنهم قد يتساهلون فيها، فهو تعديل له، لاحتجاجه به، وسيرد توضيح هذه المسألة بعد قليل، تحت عنوان: التعديل الفعلي عند المحدثين.

هذا... وقد ذكر الحافظ السخاوي جملة من الرواة الذي لا يروون إلا عن الثقات، فقال: ممن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد ت ٢٤١هـ، وبقي بن مخلد

(١) الموقظة صـ ٧٨ تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة

(٢) المنخول للغزالي صـ ٣٥٤

ت ٢٧٦هـ، وحريز بن عثمان ت ١٦٣هـ، وسليمان بن حرب ت ٢٢٤ هـ، وشعبة ت ١٦٠ هـ، وعبد الرحمن بن مهدي ت ١٩٨ هـ، ومالك ت ١٧٩هـ، ويحيى بن سعيد القطان ت ١٩٨هـ[١]

وقال أبو المعالي عبد الملك الجويني ت ٤٧٨ هـ: التعديل والجرح يقعان على وجهين: أحدهما: التصريح. والثاني: الضمن.

قال: فأما وقوعهما تصريحاً، فقد قال قائلون: لا بد من ذكر أسبابها جميعاً....

قال: فأما التعديل والجرح الواقعان ضمناً -فلتقع البداية بالتعديل-، فمما عُد في التعديل ضمناً:

- إطلاق الرجل العدلِ الروايةَ عن الرجل، من غير تعرض له بجرح أو تعديل، فهذا مما اختلف فيه المحدثون والأصوليون:

فذهب ذاهبون إلى أن إطلاق الرواية تعديل. ومنع آخرون ذلك.

قال: والرأيُ فيه عندي التفصيل، فإن ظهر من عادة ذلك الراوي الانكفاف عن الرواية عمن يتغشاه ريب، واستبان أنه لا يروي إلا عن موثوق به، فرواية مثل هذا الشخص تعديل.

قال: وإن تبين من عادته الروايةُ عن الثقة والضعيف، فليست روايته تعديلاً، وإن أشكل الأمر، فلم يوقف على عادة مطردة لذلك الراوي في الفن الذي أشرنا إليه، فلا يُحكم بأن روايته تعديل. وهذا من أصناف ما يعد تعديلاً ضمناً.

قال: ومما يذكر في هذا القسم: عملُ الراوي بما رواه، مع ظهور إسناده العمل إلى الرواية، وقد قال قائلون: إنه تعديل، وقال آخرون: ليس بتعديل.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي: ٢ / ٢٠٠: ٢٠١، وإذا كتبتَ أخي القارئ في بحث المكتبة الشاملة أو الجامع الكبير للتاريخ الإسلامي عبارة: (كان لا يحدث إلا عن ثقة) سيخرج لك جملة لا بأس بها من النقاد غير المذكورين. وكان الدكتور وصي الله بن عباس قد جمع ٣٦ راوياً في بحثه: من لا يروي إلا عن ثقة.

قال: والذي أرى فيه أنه إذا ظهر أن مستند فعله ما رواه، ولم يكن ذلك من مسالك الاحتياط، فإنه تعديل، وإن كان ذلك في سبيل الاحتياط لم يقض بكونه تعديلاً، فإن المتحرج قد يتوقى الشبهات، كما يتوقى الجليات، وهذا ينعطف أيضا على الثقة واعتبارها.(١)

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن علي المازَري ت ٥٣٦ هـ: ذكر أبو المعالي أن التعديل يكون تصريحاً، ويكون ضمناً، فأما التصريح فهو ما تقدمت العبارة عنه، كقولنا: عدل رضي، قال: وأما الضمن فإن العلماء مختلفون في الراوي العدل إذا روى عن رجل سماه حديثاً؛ هل تكون روايته للحديث عنه تعديلاً له، أم لا؟ وذكر الخلاف في المسألة، وهذا لا ينفي كلام المازَري عن التعديل الضمني، فهو قد وقع في كلامه.(٢)

* * * * *

المطلب الرابع: التعديل الفعلي في كلام المحدثين:

يرى ابن كثير أن عمل العالم وفتياه على وفق حديث يستلزم صحته إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، وهذا يُعد من التعديل الضمني لرجال هذا الحديث، إذا لم يكن في الباب غيره، ولم يكن في مسائل الاحتياط.

قال الحافظ ابن كثير ت ٧٧٤هـ: وكذلك فُتيا العالم أو عمله على وفق حديث، لا يستلزم تصحيحه له، قلت:- القائل ابن كثير- وفي هذا نظر، إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، أو تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه.(٣)

---

(١) البرهان في أصول الفقه ٢ / ٦٢٣، ٦٢٤ لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الطبعة الأولى قطر ١٣٩٩هـ

(٢) إيضاح المحصول من برهان الأصول لأبي عبد الله محمد بن علي المازَري صـ ٤٧٣ تحقيق د. عمار الطالبي طبعة دار الغرب الإسلامي الأولى بدون.

(٣) الباعث الحديث صـ ٩٧

وقال العراقي ت ٨٠٦هـ: إن العدالة تثبت: إما بالتنصيص عليها كالمصرح بتوثيقهم، وهم كثير، أو بتخريج من التزم الصحة في كتابه له.

قال: فالعدالة أيضاً تَثْبت بذلك.[١]

قلت: وهو التعديل الضمني، أو التعديل الفعلي، أو التعديل بالرواية.

وقال السخاوي في الفتح: قال ابن المنيّر في الكفيل:[٢] للتعديل قسمان: صريحي، وغير صريحي.

قال: فالصريحي واضح، وغير الصريحي، وهو الضمني، كرواية العدل، وعمل العالم.

قلت: وقوله: رواية العدل وعمل العالم يحتاج إلى تفصيل، وقد أعرض ابن المنيّر عنه؛ لأنه يكتب للمشتغلين

بالفن؛ واحتراماً لعقول من يكتب لهم، حيث كان هذا مستواهم الفكري والمعرفي في التخصص، وقد سبق بيانها قبل قليل.

قال السخاوي: ورده الخطيب، بأنه قد لا يَعلم عدالته ولا جرحه، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم، مع علمهم بأنهم غير مرضيين، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب.

---

(١) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح صـ٤٨

(٢) قال في كشف الظنون ٢ / ١١٠: الكفيل بمعاني التنزيل، وهو تفسير العماد الكنه، قاضى اسكندرية النحوي المتوفى سنة عشرين وسبعمائة، وكان ممن استوطن غرناطة بالأندلس وهو تفسير ضخم في ثلاث وعشرين مجلدة كبيرة، أما ابن المنير فهم غير واحد وكانوا من الإسكندرية، فقد يكون ناصر الدين أحمد ابن محمد بن منصور المعروف بابن المنير الإسكندري، ت ٦٨٣ هـ صاحب المتواري على تراجم أبواب البخاري، وله مؤلفات شتى في التفسير، أو أخوه زين الدين على بن محمد بن منصور المعروف أيضاً بابن المنير الإسكندري ت ٦٩٥ هـ له شرح على البخاري في عدة أسفار لم يعمل عليه مثله، وحواش على شرح ابن بطال، وشرح على خصوص التراجم، وضياء المتلالي في تعقب إحياء الغزالي. انظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١ /٢٦٩-٢٧٠، ويكون الذي ذكره صاحب كشف الظنون هو الأول، أما بالنسبة لسنة الوفاة فلا أستبعد منه وقوع الخطأ فيه.

قلت: وذلك لأن الرواية التي تكون بقيد أصاحبها، ويعلم من يروي عنه، فهذا يعتد بها، أما من كان لا يعلم، أو جرّح فلا يعتد بها.

قال: وكذا خطأه الفقيه أبو بكر الصيرفي، وقال: لأن الرواية تعريف; أي: مطلق تعريف، يزول جهالة العين بها بشرطه، والعدالة بالخبرة، والرواية لا تدل على الخبرة.(١)

قلت: إن الرواية لا تكون تعريفاً على كل الأحوال، بل إن منها ما هو تعريف، ومنها ما هو تعريف وتعديل، فإذا روى اثنان عن واحد فقط ولم يتكلما عنه، فهذا تعريف، وإذا كان الناقد لا يروي إلا عن عدل، فهذا الشرط (العدالة) جعل الراوية تعريف، وتعديل.

ففي ترجمه أحمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحراني، في تهذيب التهذيب: قال: ذكره النسائي في شيوخه، وقال: ثقة، هكذا ذكره أبو القاسم... وقال الذهبي في الطبقات: أحمد بن يحيى بن محمد لا يعرف، قلت: - القائل ابن حجر- بل يكفي في رفع جهالة عينه: رواية النسائي عنه، وفي التعريف بحاله: توثيقه له.(٢) أ. هـ

فهذا الحافظ ابن حجر اعتبر تخريج النسائي للراوي تعريفاً، وذكره له في شيوخه فيه تعديل، فرواية النسائي هنا قد جمعت بين التعريف والتعديل. فمن الرواية ما يكون تعريفاً وتعديلاً، كرواية النسائي هنا، وهو ما اعتمده الحافظ في التهذيب في ترجمة هذا الراوي وقام بتصحيح حديثه.

أما من روى عن الثقات أنهم رووا عن غير واحد من المتهمين فهم قد نصوا عليهم، وعرفهم النقاد، وقصة أبان بن أبي عياش مع يحيى بن معين مشهورة، حيث أخرج الخطيب عن أبي بكر بن الأثرم قال: رأى أحمدُ بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاوية، وهو يكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتمه.

فقال له أحمد بن حنبل: تكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل إنك تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟!

---

(١) فتح المغيث للسخاوي: ٢ /١٩٩

(٢) تهذيب التهذيب ١ / ٧٧ ت رقم ١٥٦

فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر، على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان، فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس بن مالك، فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر، عن أبان، لا عن ثابت.(١)

وكان ابن عدي يقول في ترجمة شيخه عبد الله بن حفص الوكيل: شيخ ضرير، كتبت عنه بسر من رأى، كان يسرق الحديث، وأملي عليّ من حفظه أحاديث موضوعة، ولا أشك أنه هو الذي وضعها.

ثم ذكر جملة منها، وعقب على إحداها بقوله: وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد، وكذب بارد، ولم يحسن وضعه، وذاك أن معتمر لا يروي عن الأوزاعي شيئاً، وأخرى بقوله: وهذا حديث باطل بهذا الإسناد، وضعه شيخنا هذا، وهذه الألفاظ التي في هذا الحديث لا تشبه ألفاظ الأنبياء.(٢)

* * * * *

المطلب الخامس: كيفية معرفة التعديل الفعلي والوقوف عليه عند الإمام الترمذي.

إن ذلك يكون ذلك بمتابعة أقوال الترمذي عن أي حديث في جامعه بأنه غريب، وبجواره التصحيح أو التحسين.

إذ معنى ذلك أن الحديث عنده ليس له إلا هذا الوجه، ولذا عبر عنه بوصف غريب، من غير النظر في كون الحديث له متابعات، أو لا، حتى لو ظهر بعد ذلك وجود متابعات للراوي عند البخاري أو غيره؛ لأنه رحمه الله تعالى لما وصف الحديث بالغربة، كان وقتها عنده ليس له إلا طريق واحد، وعليه فقد تم التحسين أو التصحيح.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢ / ١٩٢ رقم ١٥٨٠

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ٢٦٥

لكن من المهم جداً التأكد أن وصف الترمذي للحديث بالغربة ليس للمتن بل للسند؛ لأن الوصف بالغربة قد يكون للمتن، وقد يكون للسند، كما هو مقرر.

ومعنى كون الترمذي قد صحح حديث البعض، مع وصفه للحديث بالغربة أن رواته لم ينزلوا عن درجة ثقة، وكذلك لو حسن الحديث، فإن رواته أو بعضهم لم ينزلوا عن درجة صدوق.

إذ من الممكن في هذه الحالة أن يكون التحسين أو التصحيح قد نشأ نتيجة المتابعات، وحصل من حيث المجموع.

وكذلك من المهم معرفة ما إذا لم يرد للراوي ذكر في كتب علل الحديث، التي تبين أن الضعف من خلاله، فهنا ينظر في قواعد الترجيح بين الرواة؛ حيث إنه يكون قد رود في الراوي في هذه الحالة حينئذ توثيق فعلي وجرح فعلي.

* * * * *

المطلب السادس: التعديل الفعلي في تطبيقات المحدثين:

نماذج من اعتماد الحافظ ابن عبد الهادي على التعديل الفعلي، أو بالرواية:

استخدم الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي ت ٧٤٤هـ التعديل الفعلي، أو التعديل بالرواية، أو التعديل الضمني، لكنه لم يكثر منه، وإن كانت القاعدة مستقرة عنده، فذكر نماذج من هذا النوع من التعديل الفعلي.

حيث إنه اعتمد تصحيح أو تحسين أحد العلماء لحديث راو من الرواة.

كما اعتمد على توثيق من لا يروي إلا عن ثقة، وذلك من خلال بعض هذه الأمثلة:

فمن أمثلة الأول:

أ- قال ابن عبد الهادي: وعطية هو: العوفي وقد ضعفه أحمد، [١] وغيرُه، والترمذيُّ يحسّن حديثَه، وقال ابن عَدي: هو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعد من شيعة أهل الكوفة.[٢] فقوله: والترمذيُّ يحسِّن حديثَه يؤكد ذلك، حتى لو استقر الأمر على تضعيف عطية.

ب-وقال مرة: وعمر بن راشد اليماميُّ: والترمذيُّ يحسِّن حديثه، فالله أعلم.[٣]

ومن أمثلة الثاني:

أ- قال ابن عبد الهادي: وأمَّا حديث جابر-التيمم ضربتان للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين-: فلم يذكر المؤلف -يقصد ابن الجوزي صاحب الأصل- من تكلَّم في عثمان بن محمَّد، وقد روى عنه أبو داود وأبو بكر بن أبي عاصم وغيرهما، وذكره ابن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكر فيه جرحاً،[٤] وقد روى الحديث: البيهقي،[٥] والدَارَقُطنِي، وقال: كلُهم ثقات، والصَّواب موقوفٌ،[٦] ورو اه الحاكم في "المستدرك،[٧] وقال: صحيحٌ.[٨]

فظهر من ذلك: أن رواية أبي داود عن عثمان بن محمد يعد توثيقاً له، وأن الدارقطني، والحاكم اعتمدا ذلك. حيث وثقه الأول، وصحح الثاني الحديث، وقد قال الحافظ: إن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة عنده.[٩]

---

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله بن الإمام أحمد ١ / ٥٤٨ رقم ١٣٠٦

(٢) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ٤/ ١١٤، انظر الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٣٧٠

(٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ٤ / ٢٦٢ عند تعليقه على الحديث رقم ٢٦٢٨

(٤) الجرح والتعديل ٦ / ١٦٦

(٥) أخرجه البيهقي في الكبرى كتاب الطهارة باب كيف التيمم ١ / ٣١٩ ح رقم ٩٩٩

(٦) أخرجه الدارقطني في السنن كتاب الطهارة باب التيمم ١ / ٣٣٥ ح رقم ٦٩١

(٧) أخرجه في كتاب الطهارة باب أحكام التيمم١/١٨٠وقال: قد رويناه بإسناد صحيح، وأقره الذهبي.

(٨) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ١ / ٣٧٨

(٩) تهذيب التهذيب ٢ / ٢٩٨ ت رقم ٦١٢ في ترجمة الحسين بن علي بن الأسود.

ب- نقل ابن عبد الهادي قول الخطابي: هذا الحديث ليس بالقويِّ، وفي إسناده رجلٌ ليس بالمشهور،[١] وأراد به منصورًا، وهذا لا يقدح في الحديث، فإنَّ رواية أبي الخير - وهو: أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني- عنه ممَّا يحسِّن أمره، فإنَّه لا يروي إلا عن ثقة.[٢]

والمعنى: أن رواية أبي الخير عن منصور هذا جعلته يقول: إن ذلك لا يقدح في الحديث، رغم عدم شهرة منصور، لأن أبا الخير لا يروى إلا عن ثقة، لذا فقد اعتمد ابن عبد الهادي ذلك.

جـ - قال ابن عبد الهادي: وابن عمر بن أبي سلمة ليس بالمشهور، لكن رواية ثابت - البناني- عنه ممَّا يقوِّي أمره، وقد جاء في روايةٍ ضعيفةٍ تسميتُه محمَّدًا.[٣]

والمتتبع للحافظ ابن عبد الهادي في كتابه تنقيح التحقيق قد يستخرج كثيراً من حالات التعديل الضمني، وما أردته هنا ليس استقصاء منهجه، وإنما ذكر نماذج من استخدامه رحمه الله تعالى تلك الطريقة.

اعتماد الحافظ الذهبي ت ٧٤٨هـ على التعديل الفعلي:

اعتمد الحافظ الذهبي في الكلام على بعض الرواة والترجيح بين أقوال النقاد على حكم الترمذي على الأحاديث تصحيحاً وتحسيناً، حيث يستخدم مصطلح: صحح الترمذي له، أو حسّن الترمذي له.

ومعناه أنه رحمه الله تعالى يرى أن الرواة في الإسناد الموصوف بهذا الوصف إما على درجة ثقة أو على درجة صدوق، ويسلم للإمام الترمذي بذلك إذا كان وصف الحديث بالغربة، وكان يقصد السند، أو إذا لم يرد للراوي ذكر في كتب علل الحديث، التي تبين أن الضعف من خلاله، فهنا ينظر في قواعد الترجيح بين الرواة؛ حيث إنه يكون قد رود في

(١) معالم السنن ٣ / ٢٩٢، ٢٩٣ ح رقم ٢٣٠٥

(٢) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبد الهادي ٣/ ٢٨٤

(٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ٤ / ٣٢٠

الراوي في هذه الحالة حينئذ توثيق فعلي وجرح فعلي، إذ من الممكن في هذه الحالة أن يكون التحسين أو التصحيح قد نشأ نتيجة المتابعات، ومن حيث المجموع.

نماذج من اعتماد الحافظ الذهبي على التعديل الفعلي عند الترمذي:

في ترجمة حفص بن عبد الله، قال في الميزان: عن عمران بن حصين في النهى عن الحرير والذهب، وهو حفص الليثي، ما علمت روى عنه سوى أبي التياح، ففيه جهالة، لكن صحح الترمذي حديثه.(١)

وفي ترجمة زيد بن ظبيان قال في الميزان: عن أبي ذر. ما روى عنه سوى ربعي ابن خراش، لكن صحح الترمذي حديثه.(٢)

وفي ترجمة عبد الله، أبو بكر الحنفي. قال في الميزان: عن أنس بن مالك، لا يعرف. وحسن الترمذي له.(٣)

وفي ترجمة يزيد بن بيان العقيلي الضرير قال في الكاشف: عن أبي الرحال وعنه الدارمي ومحمد بن يحيى القزاز حسن الترمذي له.(٤)

في ترجمة عبادة بن مسلم الفزاري أبو يحيى، قال في الكاشف: عن الحسن وطائفة، وعنه: أبو عاصم، وروح، صحح الترمذي له.(٥)

(١) الميزان ١ / ٥٥٩ ت رقم ٢١٢٥

(٢) الميزان ٢/ ١٠٤ ت رقم ٣٠١٤

(٣) الميزان ٢ / ٥٢٩ ت رقم ٤٧١٨

(٤) الكاشف ٢ / ٣٨٠ ت رقم ٦٢٨٦

(٥) الكاشف١ / ٥٣٣ ت رقم ٢٥٨٦

نماذج من اعتماد الحافظ ابن الملقن على التعديل بالرواية أو التعديل الفعلي:

قال الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن ت ٨٠٤ هـ معلقاً على حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قالت: «مسح رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأسه مرتين».(١)

قال: اعلم أن مدار هذا الحديث بطرقه على عبد الله بن محمد بن عقيل - وقد أثنى عليه قوم وتكلم فيه آخرون - فلنذكر في هذا الموضع مقالات الحفاظ فيه؛ ليحال ما يقع بعده عليه.

قال: فنقول: هو عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب أبو محمد المدني الهاشمي التابعي، روى عن جماعات من الصحابة والتابعين، وروى عنه الأئمة. ثم ذكر جملة من أقوال أئمة الجرح والتعديل، ثم قال: قلت: والترمذي - كما نرى - تارة يحسن حديثه، وتارة يصححه، كما تقدم.(٢)

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب ما جاء في مسح الرأس ١ / ١٥٠ ح رقم ٤٣٨، وعبد الرزاق كتاب الطهارة باب المسح بالرأس ١ /٨ ح رقم ١١، والطبراني في الكبير ٢٤ /٢٦٧ ح رقم ٦٧٥ كلهم من طرق عن عبد الله بن محمد عن الربيع بنت معوذ

(٢) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ٢ /١٦٦: ١٧٠، وقد تكرر ذلك في ٢ /٢٤٩

المبحث الثاني: نماذج لمن تم تعديلهم فعلياً، أو ضمنياً، أو بالرواية، من الرواة

ظهر لي من خلال البحث والاستقراء والتتبع، أنه قد تم السكوت عن بعض الرواة، ولم يتم توثيقهم صراحة، وتُوقف في حالهم، أو تم وصفهم بأنهم على درجة مقبول، ونحوها، بما يفيد عدم قبول روايتهم.

وباتباع تلك القاعدة **(التعديل الفعلي، أو الضمني، أو بالرواية)** فقد تغير حالهم بوصفهم بالتوثيق، أو كونهم على درجة صدوق، اعتماداً على تصحيح أو تحسين العلماء لأحاديث انفردوا بها، وليس لهم متابع، يجعلنا نقول إن التصحيح أو التحسين حصل باتحاد المجموع.

قال الإمام الذهبي: من لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف، فإن خُرِّج حديثُ هذا في الصحيحين، فهو موثق بذلك. وإن صحح له مثلُ الترمذي وابنِ خزيمة، فجيد أيضاً. وإن صحح له كالدارقطني، والحاكم، فأقل أحواله: حُسْنُ حديثه.[١]

من هؤلاء الرواة: أحمد بن جعفر المعقري.

وهو: أحمد بن جعفر المعقري أبو الحسن نزيل مكة، ومعقر ناحية من اليمن، روى عن: النضر بن محمد، وإسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبه، وعنه: مسلم، والمفضل بن محمد الجندي، ومحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، كان حياً سنة ٢٥٥هـ وذكر عبد الغني في ترجمته أنه روى عن سعيد بن بشير، وقيس بن الربيع، وهو وهم، فإنه لم يدركهما. قال الحافظ: إنما روى عن النضر عنهما, وقال اللالكائي: يكنى أبا أحمد.[٢] وقال الحافظ: مقبول، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين،[٣] أي ومائتين.

---

(١) الموقظة صـ٧٨ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة

(٢) تهذيب التهذيب ١ /٢١ ت رقم ٢٣ وتهذيب الكمال ١ /٢٨٣ ت رقم ١٩

(٣) تقريب التهذيب صـ ٧٨ ت رقم ١٩

وعند مراجعة رواياته داخل الصحيح وجدتُ أنه قد روى له مسلم أربع روايات، روايتان قد احتج به فيهما، ومثلهما متابَعاً، مما يدل على التعديل الفعلي لمسلم ل، وهذه المواضع هي:

الموضع الأول: قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى: حدثني أحمد بن جعفر المعقري، حدثني النضر بن محمد، حدثنا أبو أويس، أخبرني العلاء، قال: سمعت من أبي ومن أبي السائب، وكانا جليسي أبي هريرة، قالا: قال أبو هريرة: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثاً بمثل حديثهم». (١)

الموضع الثاني: قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى: حدثني أحمد بن جعفر المعقري حدثنا النضر بن محمد حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا شداد بن عبد الله أبو عمار ويحيى بن أبي كثير عن أبي أمامة (قال عكرمة ولقي شداد أبا أمامة وواثلة وصحب أنسا إلى الشام وأثنى عليه فضلاً وخيراً) عن أبي أمامة قال: قال عمرو بن عبسة السلمي: كنت وأنا في الجاهلية أظن أن الناس على ضلالة، وأنهم ليسوا على شيء، وهم يعبدون الأوثان، فسمعت برجل بمكة يخبر أخباراً، فقعدت على راحلتي، فقدمت عليه، فإذا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مستخفياً، جرآء عليه قومه، ...الحديث. (٢)

الموضع الثالث: قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى: حدثنا عبد الله بن الرومي اليمامي، وعباس بن عبد العظيم العنبري، وأحمد بن جعفر المعقري، قالوا: حدثنا النضر بن محمد، حدثنا عكرمة، (وهو ابن عمار) حدثنا أبو النجاشي، حدثني رافع بن خديج، قال: قدم نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدينة وهم يأبرون النخل يقولون: يلقحون النخل، فقال: «ما تصنعون»؟ قالوا: كنا نصنعه، قال: «لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرا»، فتركوه، فنفضت، أو فنقصت، قال: فذكروا ذلك له، فقال: «إنما أنا بشر إذا أمرتكم

(١) أخرجه في ٤-كتاب الصلاة ١١- باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ١/ ٢٩٦ ح رقم ٣٩٥ (٤١)

(٢) أخرجه في ٦- كتاب صلاة المسافرين ٥٢ - باب إسلام عمرو بن عبسة ١ /٥٦٩ ح رقم ٨٣٢ (٢٩٤)

بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أن بشر». قال عكرمة: أو نحو هذا، قال المعقري: فنفضت، ولم يشك.[١]

الموضع الرابع: قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى: حدثني عباس بن عبد العظيم العنبري، وأحمد بن جعفر المعقري، قالا: حدثنا النضر، (وهو ابن محمد اليمامي) حدثنا عكرمة، حدثنا أبو زميل، حدثني ابن عباس، قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يا نبي الله ثلاث أعطنيهن، قال: «نعم»، قال: عندي أحسن العرب وأجمله، أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: «نعم»، ....الحديث.[٢]

من هؤلاء الرواة: أبو عمير بن أنس بن مالك.

هو: أبو عمير بن أنس بن مالك الأنصاري وكان أكبر ولد أنس، قال الحاكم: أبو أحمد اسمه عبد الله، روى عن عمومه له من الأنصار من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رؤية الهلال، وفي الآذان، وعنه: أبو بشر جعفر بن أبي وحشية.

قلت-القائل ابن حجر-: ووقع في مسمى في سياق الإسناد عند البارودي في معرفة الصحابة، وصحح حديثه أبو بكر بن المنذر، وغير واحد، وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث،[٣] وذكره ابن حبان في الثقات،[٤] وقال ابن عبد البر: مجهول لا يحتج به.[٥]

---

(١) أخرجه مسلم متابعة في ٤٣-كتاب الفضائل ٣٨ - باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي ٤ / ١٨٣٥ ح رقم ٢٣٦٢ (١٤٠)

(٢) أخرجه في ٤٤-كتاب فضائل الصحابة ٤٠ - باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه ٤ /١٩٤٥ ح رقم ٢٥٠١ (١٦٨)

(٣) الطبقات الكبرى ٧ / ١٤٢ ت رقم ٣٠٧٤

(٤) الثقات ٥ / ١١ ت رقم ٣٥٨٦

(٥) تهذيب التهذيب ١٢ /١٨٨ ت رقم ٨٦٦

وقد ذكره الذهبي في الميزان، وقال: تفرد عنه أبو بشر، قال ابن القطان: لم تثبت عدالته، وصحح حديثه ابن المنذر، وابن حزم، وغيرهما، فذلك توثيق له. فالله أعلم.[١]

قلت: قد حسن المقدسي في الأحاديث المختارة حديثه، فقد أخرج عن حميد، عن أنس، قال: قال رسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من كف غضبه كف الله عز وجل عنه عذابه، ومن خزن لسانه ستر الله عز وجل عورته، ومن اعتذر إلى الله عز وجل قبل الله سبحانه عذره». قال: وقد روى هذا أبو عُمير بن أنس عن أبيه، إسناده حسن.[٢]

وقد صحح البيهقي حديثه، فقد أخرج عن أبي بشر قال: أخبرني أبو عمير بن أنس بن مالك، قال: وكان أكبر ولده، قال: حدثني عمومة لي من الأنصار من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: أغمي علينا هلال شوّال فأصبحنا صياماً, فجاء ركب من آخر النهار، فشهدوا عند رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم أن يفطروا من يومهم، وأن يخرجوا لعيدهم من الغد. هذا إسناد صحيح.[٣]

ولعل هذا التصحيح هو مورد الحافظ في توثيق أبي عمير بن أنس، إذا لم يكن قد اعتمد توثيق ابن سعد له، حيث قال في التقريب:

قيل اسمه عبد الله، ثقة، من الرابعة، قيل: كان أكبر ولد أنس ابن مالك.[٤]

من هؤلاء الرواة: عبد الله بن عبيد الديلي.

قد جمع عبد الله بن عبيد الديلي بين كونه معروفاً لكونه كان مؤذناً، وبين تحسين الترمذي لحديثه، لذا عبر الحافظ بأنه عند الترمذي صدوق معروف.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/ ٥٥٨ ت رقم ١٠٤٧٨

(٢) الأحاديث المختارة ٦/ ٨٢ ح رقم ٢٠٦٦

(٣) السنن الكبرى ٦ - كتاب صلاة العيدين باب الشهود يشهدون على رؤية الهلال آخر النهار أفطروا ثم خرجوا إلى عيدهم من الغد ٣/ ٤٤٢ ح رقم ٦٢٨٣

(٤) تقريب التهذيب صـ ٦٦١ ت رقم ٨٢٨١

قال الحافظ في تعجيل المنفعة: هو عبد الله بن عبيد الديلي عن عديسة بنت أهبان بن صيفي، وعنه: حماد بن زيد، وروح، أخرج حديثه أيضاً الترمذي، والنسائي، وقال الترمذي: حسن غريب، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف.(١)

حيث قال الترمذي: حدثنا علي بن حجر قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن عبد الله بن عبيد، عن عديسة بنت أهبان بن صيفي الغفاري، قالت: جاء علي بن أبي طالب إلى أبي فدعاه إلى الخروج معه، فقال له أبي: «إن خليلي وابن عمك عهد إلى إذا اختلف الناس أن أتخذ سيفاً من خشب» فقد اتخذته، فإن شئت خرجت به معك، قالت: فتركه: قال: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عبيد.(٢)

وقال ابن ماجه: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا صفوان بن عيسى، حدثنا عبد الله ابن عبيد مؤذن مسجد حُردان،(٣) قال: حدثتني عديسة بنت أهبان، قالت: لما جاء علي بن أبي طالب هاهنا، البصرة، دخل على أبي، فقال: يا أبا مسلم، ألا تعينني على هؤلاء القوم؟ فذكره بنحوه.(٤)

من هؤلاء الرواة: الحسن بن محمد بن عبيد الله.

هو: الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد المكي، روى عن: ابن جريج، وعنه: محمد بن يزيد بن خنيس، قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وليس بمشهور النقل، أخرجا له حديثا واحدا في سجود الشجرة،(٥) واستغرب الترمذي حديثه،(١) قال الذهبي

(١) تعجيل المنفعة ١ / ٧٥٠ ت رقم ٥٦٤

(٢) الترمذي كتاب الفتن باب ما جاء في اتخاذ سيف من خشب في الفتنة ٤ / ٤٩٠ ح رقم ٢٢٠٣

(٣) ويقال: مسجد جزادان، وقيل: جرادار، وهو مسجد المسارج، وهو مسجد عتبة بن غزوان، ويعرف بمسجد جرادار، ويقال: شرادار المسارج. تهذيب الكمال ٢٦٢/١٥ ت رقم ٣٤٠٨ وانظر: ١٣ / ٢٠٩ ت رقم ٢٨٩٠ وانظر: ١٨ / ٤٧٤ ت رقم ٣٥٩٣ وانظر: ٣٣ / ١٤٩ ت رقم ٧٢٥٩ وانظر: ٣٥ / ٢٤٠ ت رقم ٧٨٩٢

(٤) ابن ماجه كتاب الفتن باب ١٠ - باب التثبت في الفتنة ٥ /١٠٨ ت رقم ٣٩٦٠

(٥) الضعفاء الكبير ١ / ٢٤٢ ت رقم ٢٨٩

في المغني: غير معروف،[٢] وفي الكاشف قال: غير حجة،[٣] وقال في التقريب: مقبول، من التاسعة.[٤]

وقال في التهذيب: أخرج ابن خزيمة وابن حبان حديثه في صحيحهما، وذكره ابن حبان في الثقات،[٥] وقال الخليلي لما ذكر حديثه: هذا حديث غريب صحيح من حديث ابن جريج، قصد أحمد بن حنبل محمد بن يزيد بن خنيس، وسأل عنه، وتفرد به الحسن بن محمد المكي، وهو ثقة.[٦]

والحديث المشار إليه أخرجه الترمذي قال: حدثنا قتيبة قال: حدثنا محمد بن يزيد بن خنيس قال: حدثنا الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد، قال: قال لي ابن جريج، أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس، قال:

جاء رجل إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: يا رسول الله، رأيتني الليلة وأنا نائم كأني كنت أصلي خلف شجرة، فسجدت، فسجدت الشجرة لسجودي، فسمعتها وهي تقول: اللهم اكتب لي بها عندك أجرا، وضع عني بها وزراً، واجعلها لي عندك ذخراً، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود.

قال ابن جريج: قال لي جدك: قال ابن عباس: «فقرأ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سجدة، ثم سجد»، قال ابن عباس: فسمعته وهو يقول مثل ما أخبره الرجل عن قول الشجرة: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».[٧]

---

(١) تهذيب التهذيب ٢ / ٣١٩ ت رقم ٥٥٣ والموضع المشار إليه في كتاب السفر ٤٠٧-باب ما يقول في سجود القرآن ٥ / ٤٨٩ ح رقم ٣٤٢٤

(٢) المغني ١ /١٦٧ ت رقم١٤٧٨

(٣) الكاشف ١ /٣٢٩ ت رقم١٠٦٣

(٤) تقريب التهذيب ١ / ١٦٣ ت رقم ١٢٨٢

(٥) بحث جهدي في الثقات لابن حبان فلم أقف عليه، فلعله في نسخة أخرى من نسخ الثقات وقف عليها الحافظ ولم تطبع.

(٦) تهذيب التهذيب ٢ / ٣١٩ ت رقم ٥٥٣

(٧) الترمذي في كتاب السفر ٤٠٧ - باب ما يقول في سجود القرآن ٥ /٤٨٩ ح رقم ٣٤٢٤

وهذا الحديث مداره على محمد بن يزيد بن خنيس، عن الحسن بن محمد بن عبيد الله المكي.

وقد أخرجه ابن خزيمة، من طريق أحمد بن محمد الحلواني عنه به، دون دعاء الشجرة.(١)

وابن حبان كما في الإحسان، من طريق: الحسن بن محمد بن الصباح عنه به.(٢)

والحاكم في المستدرك، من طريق جعفر بن محمد بن شاكر عنه به، وقال: هذا حديث صحيح رواته مكيُّون، لم يذكر واحد منهم بجرح، وهو من شرط الصحيح ولم يخرجاه.(٣)

وقال الذهبي في التخليص: صحيح ما في رواته مجروح.(٤)

والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة من طريق نصر بن علي عنه به.(٥)

ومما سبق، ومن خلال النظر فيما رود عن الحسن من أقوال وروايات، ظهر لي أن الحسن بن محمد قد اجتمعت فيه قرينتان ترفع درجته، فقد روى عنه من اشترط الصحة أو الحسن في كتابه، وكان الرجل يؤم المسلمين في المسجد الحرام.

فقد نص على إمامته للناس في المسجد الحرام، من روى حديثه، كما ورد ذلك عند ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، ومن المعلوم أنهم كانوا لا يولون تلك المهام إلا المعروفين الثقات.

---

(١) ابن خزيمة كتاب الصلاة ١٣٧-باب الذكر والدعاء في السجود عند قراءة السجدة ١ /٣٠٩ ح رقم٥٦٣

(٢) ابن حبان كما في الإحسان: كتاب الصلاة باب سجود التلاوة (ذكر ما يدعو المرء به في سجود التلاوة في صلاته) ٦ / ٤٧٣ ح رقم ٢٧٦٨

(٣) أخرجه في المستدرك كتاب الطهارة باب التأمين وقال الذهبي: صحيح ما في رواته مجروح. ١ / ٢٢٠

(٤) تلخيص المستدرك للحافظ الذهبي ١ / ٢٢٠

(٥) أخرجه المقدسي في الأحاديث المختارة ١١ / ١٧١ ح رقم ١٥٧

كما أن تخريج من ذكرتُ لحديث الرجل، وتعليق الحاكم، وكذا الذهبي، تعني أن الرجل لم ينزل عن درجة صدوق، كما قال الذهبي ذلك بنفسه في الموقظة،[١] حيث قال: من لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف. فإن خُرِّج حديثُ هذا في الصحيحين، فهو مُوَثَّق بذلك. وإن صحح له مثلُ الترمذي وابنِ خزيمة، فجيدٌ أيضاً. وإن صحح له كالدارقطني، والحاكم، فأقلُّ أحواله: حُسْنُ حديثه.[٢] بل إن الضياء المقدسي قد خرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة، كما سبق قبل قليل، وهو تعديل فعلي للحسن بن محمد. والله أعلم.

من هؤلاء الرواة: عبد الله بن عمران الطلحي.

هو: عبد الله بن عمران التيمي الطلحي، أبو عمران ويقال: أبو عبد الرحمن البصري، روى عن: عاصم الأحول، ومالك بن دينار، وغيرهما، وعنه: نوح بن قيس الحداني وإبراهيم بن سالم النيسابوري، وروى له الترمذي حديثاً واحداً في السمت الحسن وغيره،[٣] وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: شيخ،[٤] وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه عن مالك بن دينار.[٥] وقال ابن حبان: وولي القضاء ببغداد بعد أبيه، ومات سنة تسع وثمانين ومائة.[٦] قال عنه الذهبي في الكاشف: صدوق،[٧] وقال الحافظ: عبد الله بن عمران التيمي الطلحي البصري، مقبول، من السادسة.[٨]

أخرج الترمذي له، وقال عنه الترمذي حسن غريب ففي السنن من طريق عبد الله بن عمران، عن عاصم الأحول، عن عبد الله بن سرجس المزني،

---

(١) الموقظة صـ ٧٨ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة

(٢) الموقظة صـ٧٨ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة

(٣) تهذيب التهذيب ٥ /٣٤٣ ت رقم ٥٩٣

(٤) الجرح والتعديل ٥ /١٣٠ ت رقم ٦٠١

(٥) الضعفاء الكبير ٢ /٢٨٧ ت رقم ٨٥٧

(٦) الثقات ٧ /١٩ ت رقم ٨٨١٧

(٧) الكاشف ١ /٥٨١ ح رقم ٢٨٩١

(٨) التقريب ١ /٣١٦ ت رقم ٣٥١٢

أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: السمت الحسن، والتؤدة، والاقتصاد، جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة، وفي الباب عن ابن عباس وهذا حديث حسن غريب.(١)

مما سبق ومن خلال النظر فيما رود عن عبد الله بن عمران، من أقوال وروايات ظهر لي أنه قد اجتمعت فيه ثلاث قرائن، ترفع درجته:

الأولى إخراج الترمذي له ثم تحسين حديثه، مما يدل على أنه لم ينزل عن درجة صدوق، حيث قال: هذا حديث حسن غريب.

والثانية: التعديل الفعلي عند الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة يجعلنا نرجح تحسين الترمذي لروايات الرجل.(٢)

الثالثة: اشتغاله بالقضاء كما نص على ذلك ابن حبان، مما يعني أنه لم يكن مجهولاً؛ لأنهم لا يولون القضاء للمجاهيل، ولا المتهمين، ولا غير العدول.

من هؤلاء الرواة: عبد الله بن عَميرة الكوفي.

قال الحافظ: هو: عبد الله بن عميرة كوفي روى عن الأحنف بن قيس عن العباس حديث الأوعال وعنه سماك ابن حرب وفيه عن سماك اختلاف، قال البخاري لا يعلم له سماع من الأحنف.(٣) وحسن الترمذي حديثه.(٤)

قلت:- القائل ابن حجر- وقال أبو نعيم في معرفة الصحابة: أدرك الجاهلية، وكان قائد الأعشى لا تصح له صحبة، ولا رؤية، ذكره بعض المتأخرين،(٥) يعني ابن منده،

(١) أخرجه الترمذي في٢٥-كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التأني والعجلة ٤/ ٣٦٦ ح رقم ٢٠١٠

(٢) الأحاديث المختارة ٩/ ٤٠٤ ح رقم ٣٧٩

(٣) التاريخ الكبير ٥ / ١٥٩ ت رقم ٤٩٤

(٤) السنن ٥ / ٤٢٤ ح رقم ٣٣٢٠

(٥) معرفة الصحابة ٣/ ١٧٣٥

وقال مسلم في الوحدان:[١] تفرد سماك بالراوية عنه، وقال إبراهيم الحربي: لا أعرفه، وقال ابن ماكولا: روى عن جرير وغيره.[٢] وذكره ابن حبان في الثقات،[٣] وقال عنه في التقريب: مقبول.[٤]

لكن قال الذهبي عنه في الكاشف: كوفي، حسن له الترمذي حديث الأوعال،[٥] ولم يخرج له الترمذي إلا هذا الحديث، في تفسير سورة الحاقة. بما يعني أن الترمذي حسن له الحديث بمفرده- سيأتي نصه بعد قليل- وحديثه أيضاً عند الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة.[٦]

وعلى ضوء قاعدة التعديل الفعلي، فالرجل قد حسن الترمذي حديثه، أي أنه لم ينزل عن درجة صدوق، وقد أخرج له الضياء مما يعني احتجاجه به.

أما عن عدم سماع عبد الله بن عميرة من الأحنف كما قال الإمام البخاري، فالرجل قد أدرك الجاهلية، وكان قائداً للأعشى كما سبق، نعم لا تصح له صحبه، لكن معاصرته للأحنف بن قيس ت ٦٧ هـ أمر مجزوم به، فهو قد عاصره، وروايته عنه موصولة على شرط الإمام مسلم ابن الحجاج.

حديث الأوعال: قال الترمذي رحمه الله تعالى: حدثنا عبد بن حميد، حدثنا عبد الرحمن بن سعد، عن عمرو بن أبي قيس، عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب، قال: زعم أنه كان جالسا في

---

(١) لم أجد ذلك في المنفردات والوحدان لمسلم صـ ١٤٤ ت رقم ٤٣٩، وإنما قال: كان قائداً للأعشى ف الجاهلية، فلعل هناك نسخة أخرى من المنفردات والوحدان لمسلم لم نقف عليها. فالله أعلم.

(٢) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ٦ / ٢٧٩ وتهذيب التهذيب ٥ / ٣٤٤ ت رقم ٥٩٥

(٣) الثقات ٥ /٤٢ ت رقم ٣٧٥٩

(٤) تقريب التهذيب صـ٣١٦ ت رقم ٣٥١٤،

(٥) الكاشف ١ /٥٨١ ت رقم ٢٨٩٣

(٦) الأحاديث المختارة للضياء المقدسي ٨ /٣٧٤: ٣٧٦ ح رقم ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤

البطحاء في عصابة ورسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ جالس فيهم، إذ مرت عليهم سحابة، فنظروا إليها، فقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: هل تدرون ما اسم هذه؟ قالوا: نعم، هذا السحاب، فقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: والمزن؟ قالوا: والمزن، قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: والعنان؟ قالوا: والعنان، ثم قال لهم رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: هل تدرون كم بعد ما بين السماء والأرض؟ فقالوا: لا والله ما ندري، قال: فإن بعد ما بينهما إما واحدة، وإما اثنتان، أو ثلاث وسبعون سنة، والسماء التي فوقها كذلك، حتى عدهن سبع سماوات كذلك، ثم قال: فوق السماء السابعة بحر، بين أعلاه وأسفله كما بين السماء إلى السماء، وفوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهن وركبهن ما بين سماء إلى سماء، فوق ظهروهن العرش، بين أسفله وأعلاه ما بين سماء إلى سماء، والله فوق ذلك.

قال عبد بن حميد: سمعت يحيى بن معين يقول: ألا يريد عبد الرحمن بن سعد أن يحج حتى يسمع منه هذا الحديث، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.[١]

والحمد لله رب العالمين

(١) الترمذي كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الحاقة ٥/٤٢٤ ح رقم ٣٣٢٠

الخاتمة

- التعديل الضمني أو التعديل الفعلي أو التعديل بالرواية مما تثبت به العدالة.

- من التعديل الضمني: أن يقوم أحد النقاد بتخريج حديث ما بإسناده، بالحكم على الحديث بالصحة، أو الحسن، ولا يكون له متابع يجعلنا نقول إن التحسين أو التصحيح حصل بمجموع الكل.

- من التعديل الضمني: أو يكون أحد النقاد الذين لا يروون إلا عمن يحتجون بروايته- فيشمل الثقة والصدوق- فيروي عن راوٍ بعد أن يسميه، فيكون ذلك تعديلاً فعلياً، أو ضمنياً منه لذلك الراوي.

- من التعديل الضمني: أن يحتج أصحاب الصحيح براوٍ معين، كاحتجاجهم بفضيل بن سليمان النمَيري فهو توثيق ضمني له.

- من التعديل الضمني: أن يفتي الناقد بفتوى في غير مسائل الاحتياط، ولا يكون لهذه الفتوى إلا هذا الحديث، فيكون ذلك تعديل ضمني منه لكل رواة هذا الحديث، ولو لم يصرح بذلك.

- من التعديل الضمني: أن يوصف الرجل بأنه اشتهر بتولى إمامة الصلاة، أو تولى القضاء، أو كان مزكياً للشهود، معدلاً لهم، أو مؤذناً، فإنهم لا يولون ذلك إلا العدول، المعروفين، المؤتمنين، غير المتهمين. بما يعني قبول روايته غالباً والاحتجاج بها، أو قبول عدالتهم ضمناً على الأقل، ويتبقى أمر الضبط.

- من التعديل الضمني: أو يشترط صاحب الكتاب ألا يخرج إلا عن ثقة على الأقل عنده، كما يفعل ابن الجارود ت ٣٠٧ هـ وابن خزيمة ت ٣١١ هـ، وابن السكن ت ٣٥٣ هـ، وابن حبان ت ٣٥٤ هـ، والحاكم ٤٠٥ هـ، والضياء المقدسي ت ٦٤٣هـ، فإذا خرج عن أحد كان توثيقاً ضمنياً له.

- تغيير كثير من الأحكام على الأحاديث النبوية، إذا تم استخدام هذه القاعدة التي استخدمها النقاد من قبل.

- إضافة كثير من الأحكام التي قد ترفع الجرح عن الناس، أو ترد على كثير من التشدد والتطرف نتيجة التجاء كثير من الناس إلى أحاديث لم تثبت قد بنوا عليها وجهة نظرهم، وهي ليست كما يظنون، فيتم الرد عليهم بما ثبت من أحاديث لم تكن قد ثبتت من قبل.

- مساعدة الباحثين في معرفة ما في كتب الرجال من مصطلحات تعينهم على فهم مراد النقاد عند تراجمهم للرواة.

- استخدام التعديل الفعلي في الترجيح بين أقوال النقاد في الراوي.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

قائمة المراجع

- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران ت ٤٣٠هـ، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ت ١٩٩٨م

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ت ٦٥٢هـ، **التاريخ الكبير**، بيروت، مؤسسة الكتاب الثقافية، بدون.

- البستي، أبو حاتم محمد بن حاتم بن حبان البستي ت ٣٥٤هـ، **الثقات**، بيروت، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى ١٩٧٣م.

- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ت ٤٦٣هـ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق د. محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، بدون.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، ت ٤٥٨ هـ، **السنن الكبرى**، بيروت، طبعة دار المعرفة، الرياض، توزيع. بدون.

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ت ٢٧٩ هـ، **سنن الترمذي**، ومعه الشمائل المحمدية للمؤلف نفسه تحقيق صدقي محمد جميل العطار، بيروت، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤م

- الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي ت ٥٦٣هـ، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق يحيي مختار غزاوي بيروت، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٨م

- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله ت ٤٧٨ هـ، **البرهان في أصول الفقه**، قطر، الأولى ١٣٩٩هـ

- حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، ت ٢٤١هـ، **الجامع في العلل ومعرفة الرجال**، بيروت، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة أولى ١٤١٠هـ

- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن نعيم الضبي، ت ٤٠٥هـ، **المستدرك على الصحيحين**، بيروت، طبعة دار المعرفة، بدون.

- خليفة، مصطفى بن عبد الله، ت ١٠٦٧هـ، **كشف الظنون** فهارس الكتب والأدلة، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٤١هـ

- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب ت ٣٨٨هـ، **معالم السنن**، وهو شرح سنن أبي داود، حلب، المطبعة العلمية ١٩٣٢م

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر ت ٣٨٥هـ، **سنن الدارقطني**، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، بيروت، طبعة دار المعرفة. بدون.

- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن ت ٢٥٥هـ، **سنن الدارمي**، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع القاهرة، طبعة دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ

- الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ت ٧٧٤ هـ **الباعث الحثيث**، اختصار علوم الحديث تحقيق أحمد محمد شاكر، لبنان درار الكتب العلمية، الثانية، بدون.

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ، **تلخيص المستدرك**، وهو بهامش كتاب المستدرك علي الصحيحين للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٥٠٤هـ، بيروت، طبعة دار المعرفة.

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، الرياض، دار الوطن، ٢٠٠٠م

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٩٢م - الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق محمد عوامة، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، ١٩٩٢م

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ، - **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، طبعة دار المعرفة، بدون.

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ، **المغني في الضعفاء**، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. بدون.

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ **الموقظة**، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية علوم الحديث الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ

- الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد ابن إدريس ت ٣٢٧هـ، **الجرح والتعديل**، بيروت، طبعة دار الكتاب العربي، ١٩٨٨م

- السخاوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن ت ٢٠٩هـ، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق الشيخ علي حسين بيروت، طبعة دار الإمام الطبري الطبعة الثانية. ١٩٩٢م

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ، **تدريب الراوي بشرح تقريب النووي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة، دار التراث. ١٩٧٢م

- الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن الصلاح ت ٦٤٣هـ، **معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بين العالمين باسم مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق د. نور الدين عتر، سوريا طبعة دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦م

- عبد الكريم، أحمد معبد، **ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي**، الرياض، الأولى، طبعة أضواء السلف. ٢٠٠٤م

- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ت ٨٠٦ هـ، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان المدينة المنورة، المكتبة السلفية. الأولى، ١٩٦٩م

- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر ت ٨٥٢هـ، **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار البشائر، ١٩٩٦م

- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر ت ٨٥٢هـ، **تقريب التهذيب**، تحقيق: عادل مرشد، بيروت، طبعة الرسالة. ١٩٩٦م

- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر ت ٨٥٢هـ، **تهذيب التهذيب** تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا وآخرون، بيروت ا- المنصورة، دار المعرفة، توزيع مكتبة الإيمان ١٩٩٦م

- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد ت ٢٢٣هـ، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية. بدون

- الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد الطوسي ت ٥٠٥ **المنخول من تعليقات الأصول**، تحقيق محمد حسن هيتو، سوريا، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، الثالثة ١٩٩٨م

- الفارسي، تأليف الأمير علاء الدين بن بلبان ت ٧٣٩ هـ، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة،١٩٨٨م

- القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد ت ٢٧٣ هـ، سنن ابن ماجه، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، بيروت، طبعة دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٩٩٦م

- مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي ت ١٣٦٠هـ، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تعليق عبد المجيد خيالي، لبنان دار الكتب العلمية ٢٠٠٣م

- المازري، أبو عبد الله محمد بن علي ت ٥٣٦هـ، **إيضاح المحصول من برهان الأصول**، تحقيق: د. عمار الطالبي، لندن، دار الغرب الإسلامي. بدون.

- المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف ابن الزكي عبد الرحمن ت ٧٤٢هـ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق الدكتور بشار عواد بيروت طبعة مؤسسة، السادسة،١٩٩٤م

- المصري، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد ت ٨٠٤هـ، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الو اقعة في الشرح الكبير**، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع ٢٠٠٤م

- المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد ت ٦٤٣هـ، **الأحاديث المختارة، أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، تحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك ابن عبد الله بن دهيش، لبنان، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الثالثة، ٢٠٠٠م

النيسابوري، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ت ٣١١هـ، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ت ٢٦١ هـ، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، فيصل عيسى البابي الحلبي. بدون.

- الهاشمي، محمد بن سعد بن منبع المعروف بابن سعد، ت ٢٣٠ هـ، **الطبقات الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م

والحمد لله رب العالمين